أحاله إلى لجنة برلمانية لدراسته

البرلمان يستمع إلى البيان المالي لمشاريع موازنات 2012م

صنعاء / سبأ:

صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي على اتفاقية القرض الممتد الثاني الموقعة بين اليمن وصندوق النقد العربي لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي بمبلغ (43) مليون دينار عربي (ما يعادل (200) مليون دولار أمريكي).

وتأتي مصادقة المجلس على الاتفاقية بعد أن ناقش تقرير اللجنة المشتركة "الشؤون المالية،التنمية والنفط" وبعد التزام الجانب الحكومي بتوصياته التي أكدت وجوب استخدام حصيلة هذا القرض في المجالات المتخصصة بتغطية عجز الموازنة في الجانب الرأسمالي والاستثماري – الباب الرابع – خصوصاً المشاريع القائمة وقيد التنفيذ .

وكلف المجلس الحكومة بموافاة المجلس بتقارير ربع سنوية عن المبالغ المسحوبة من هذا القرض ومجالات إنفاقها وعلى الحكومة كذلك بذل قصارى جهودها في العمل على تغطية عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية من خلال اتخاذ إجراءات فاعلة لمحاربة الفساد المالي والإداري وتنمية الموارد غير النفطية وتحصيل الموارد الضريبية والجمركية وغيرها من الموارد المستحقة للدولة بموجب أحكام القوانين والأنظمة النافذة.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2010م ، قدمه رئيس الجهاز الدكتور عبدالله السنفي وأقر المجلس إحالته إلى لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس محمد سالم الشدادي وعضوية رئيس وأعضاء اللجنة المالية ورؤساء اللجان الدائمة في المجلس ورؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في المجلس .

إلى ذلك استمع المجلس إلى البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2012م الذي قدمه للمجلس وزير المالية صخر أحمد الوجيه.

وبعد أن أجرى المجلس مناقشة عامة لموضوعات البيان أقر إحالته إلى لجنة لدراسته برئاسة نائب رئيس المجلس محمد سالم الشدادي وعضوية رئيس وأعضاء اللجنة المالية ورؤساء اللجان الدائمة في المجلس ورؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية ومن الجانب الحكومي وزراء المالية والتخطيط والتعاون الدولي والإدارة المحلية والخدمة المدنية والتأمينات والنفط والمعادن والثروات المعدنية والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى ونائب وزير المالية ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ومحافظ البنك المركزي اليمني ورئيسا مصلحتي الجمارك والضرائب والوكلاء المساعدون في الوزارات ذات العلاقة .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه ، وسيواصل أعماله السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

وفيما يلي نص البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2012م :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في محكم كتابه الكريم " **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا " الآية 67 سورة الفرقان وقال تعالى "وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا** "(الآية 28 سورة الجن).

صدق الله العلي العظيم .. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الأخ: رئيس مجلس النواب .. الإخوة: أعضاء هيئة رئاسة المجلس الإخوة والأخوات: أعضاء المجلس .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

استناداً إلى أحكام المادة (88) من الدستور، والمادة (20) من القانون المالي، والمادة (166) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يشرفني أن أقف أمامكم لأطرح بين أيديكم ونيابة عن الحكومة البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2012 م.

كما يسعدني، بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي رئيس وأعضاء الحكومة، أن أعبر لمجلسكم الموقر عن خالص الشكر وعظيم الامتنان على ما منحتمونا من ثقة وتفهم كبير للظروف والأوضاع الصعبة والاستثنائية التي تمر بها اليمن خاصة ودول المنطقة عامة؛ التي أعدت في إطارها مشاريع الموازنات المعروضة بين أيديكم والتي حالت دون عرضها على المجلس في الموعد الدستوري المحدد لذلك، والتي تستوجب وجود تنسيق عال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعاون صادق وجاد ومستمر يرقى إلى المستوى اللازم لإخراج اليمن الحبيب من هذا الوضع المضطرب والمتردي والخطير إلى الوضع المستقر والآمن الكفيل بتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مناسبة لمعالجة مختلف التداعيات الناجمة عن الأحداث، وكذا الاختلالات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق نمو وتطور الاقتصاد الوطني، بل وتضع الاقتصاد الوطني على المسار الصحيح الذي يضمن بلوغ أهداف التنمية المستدامة الحقيقية الشاملة والعادلة، وهذا ما يجعلنا نثق أن مستوى العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سوف يرقى ويتجاوز المستوى الذي كان عليه؛ خدمة للمصالح الوطنية العليا.

ومما لاشك فيه أن الظروف الاستثنائية والصعبة السالف ذكرها – والتي أعدت مشاريع الموازنات العامة لعام 2012 م في ظلها – قد كان لها نتائج وآثار انعكست بالسلب على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو زاد من حدة الصعوبات والاختلالات المزمنة التي مثلت قيداً حقيقياً ورئيسياً أمام تطور ونمو الاقتصاد الوطني نجم عنه تراجع مستويات الدخول وارتفاع معدلي البطالة والتضخم وتدني مستوى الخدمات العامة والأساسية... الخ.

ولما كانت السياسات المالية عامة وموازنة الدولة خاصة الأداة الأساسية والمثلى التي تستطيع الدولة من خلالها معالجة حالات الاختلال والركود بل والتدهور الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية في جانبها الإنفاقي في ضوء ما هو متاح ومأمول من موارد مالية تؤثر على مستويات الدخول والتشغيل وإعادة توزيعها بين فئات المجتمع أو الأنشطة الاقتصادية بما يسمح بتوجيه عوامل الطلب الكلي على نحو ينسجم وتحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

وفي ضوء ذلك راعت الحكومة أن تكون الموازنة العامة للدولة لعام 2012 م هي المحور الرئيسي للبرنامج التنفيذي السنوي لمجمل السياسات والإجراءات والمشاريع التي تزمع حكومة الوفاق الوطني تنفيذها خلال عام 2012م إن شاء الله تعالى ، آملة أن يساعد تنفيذها في إعادة الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث وبالأخص ما تعلق منها بتحقيق الأمن وتوفير خدمات المياه والكهرباء والمشتقات النفطية وتعزيز عمل الأجهزة الحكومية ومرافق الخدمات الأساسية ...الخ، إلى جانب تهيئة الظروف لانطلاق اليمن نحو النمو والتطور والازدهار، وهذا يحتم تضافر جهود كافة المخلصين لهذا الوطن الغالي في مختلف أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني وقواه الفاعلة لرسم توجهات وأهداف المرحلة القادمة وتنفيذ حزمة السياسات والإجراءات المزمع تنفيذها ومتابعة وتقييم النتائج المترتبة عليها بمصداقية وشفافية كاملة ومنتظمة حتى نستطيع معالجة الصعوبات التي تعترض تنفيذها وكذا السيطرة على الاختلالات والمشاكل التي قد تطرأ خلال عملية التنفيذ.

وحرصاً منا على وضع تصور تقريبي للوضع الاقتصادي القائم فعلاً يمكن إيجاز أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال عام 2011 م، على النحو التالي:

1 - تظهر التوقعات الاقتصادية تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام2011 م ما بين 15 ٪ - 20 ٪ مقارنة بمعدل نمو 8ر7 ٪ عام 2010 م .

2 - تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي بما لا يقل عن 21 ٪ مقارنة بمعدل تراجع لا يتجاوز 2 ر 0 ٪ عام 2010 م .

3 - ارتفاع معدل التضخم لأسعار المستهلك إلى 20 ٪ على الأقل مقارنة بمعدل 6 ر 12 ٪ عام 2010 م.

4 - تراجع القوة التبادلية للعملة المحلية بالدولار بما نسبته 6ر6 ٪ مقارنة بمعدل 6ر7 ٪ عام 2010م.

5 - تراجع احتياطيات الأصول الخارجية للجهاز المصرفي عام 2011 م بنسبة 7ر 18 ٪ مقارنة بمعدل تراجع بلغ 9ر 7 ٪ عام 2010م.

6 - ارتفاع نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 5 ٪ عام 2011 م مقارنة بنسبة بلغت 8 ر3 ٪ عام 2010 م.

7 - ارتفاع نسبة العجز النقدي الصافي للموازنة إلى 2ر4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 م مقارنة بنسبة بلغت 9ر3 ٪ عام 2010 م.

8 - تجاوز حجم المديونية العامة الداخلية حدودها الآمنة ليصل إلى ما نسبته 131 ٪ من إجمالي الإيرادات الذاتية لعام 2011 م وبلوغ نسبة الفوائد عليها نحو 11 ٪ من إجمالي الاستخدامات.

9 - اتجاه كمية الإنتاج من النفط الخام نحو الانخفاض في ظل ثبات كميات الإنتاج من الغاز.

10 - بلغت نسبة البطالة حسب آخر مسح للصندوق الاجتماعي عام 2010م نحو 6ر 18 ٪، وإذا أخذنا في الاعتبار توقع فقدان نحو مليون شخص لعملهم بسبب الاحداث فإن نسبة البطالة الصريحة سترتفع إلى ما بين 40 ٪ و 36 ٪ من إجمالي قوة العمل في عام 2011 م.

11 - ارتفاع نسبة فجوة الطلب المحلي الكلي السالبة من 3ر4 ٪ عام 2010 م إلى 6ر5 ٪ 2011 ، والفجوة التمويلية من 66 ٪ إلى 90 ٪،

وهذه النسب تعكس مدى ارتفاع نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي سواء لتوفير السلع والخدمات الضرورية أو لتمويل التنمية.

وفي ضوء ما سبق نستنتج مدى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المزمنة جراء الأحداث السياسية خلال عام 2011 م وانعكاساتها السلبية ليس على وضع المالية العامة للدولة خاصة ومستوى أداء الاقتصاد الوطني عامة خلال عام2011 م، فحسب بل وعلى الأعوام التالية لها.

المرتكزات والأهداف العامة لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2012 م:

انطلاقاً من الوضع القائم كما تظهره المؤشرات السابقة وما تقتضيه شروط ومتطلبات إخراج الاقتصاد الوطني من الوضع الحالي المتردي حددت الحكومة أهداف الموازنات العامة فيما يلي :

1 - رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلال الهيكلي والمزمن في الموازنة العامة للدولة عن طريق ما يلي:

أ - تنمية الإيرادات العامة من خلال تطوير وتحسين أساليب وآليات ربط وتحصيل وتوريد الإيرادات العامة وبالأخص غير النفطية وتحسين أداء وإنتاجية القطاعات غير النفطية خاصة الواعدة منها كالثروة السمكية والسياحة وغيرها ورفع مستوى كفاءة استغلال الموارد المتاحة من القروض والمساعدات الخارجية والطاقة الاستيعابية لها والتوسع في الاستكشافات النفطية والغازية والمعدنية.

ب - ترشيد النفقات العامة الفعلية ورفع مستوى تخصيصها بما ينسجم وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

2 - مواصلة تطوير وتحديث القوانين والأنظمة واللوائح المالية.

3 - معالجة الآثار السلبية للأحداث الأخيرة وبالأخص ما تعلق منها بإعادة التأهيل للمؤسسات الحكومية والبناء لما دمر من البنية التحتية والمنشآت للسنة المالية 2012 والممتلكات العامة والخاصة والحد من البطالة وكذلك من ارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدلات الفقر.

4 - مراجعة طرق تمويل عجز الموازنة العامة بما يكفل تنويع مصادر التمويل الآمنة غير التضخمية وخفض تكاليفها وأعبائها ليس المالية فحسب، بل والاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

5 - رفع مستوى التنسيق والتكامل بين وزارة المالية والجهات السيادية الأخرى بما ينسجم ورفع درجة الاتساق والتكامل بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية؛ النقدية... وغيرها.

6 - مواصلة تأهيل وتدريب العاملين في قطاع المالية العامة، وإدخال الأنظمة المعلوماتية والمحاسبية الحديثة.

السياسات والإجراءات العامة :

ولتحقيق تلك الأهداف تبنت الحكومة تنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات، نوجز أهمها فيما يلي :

أولاً : في مجال السياسة المالية :

1 - تطبيق قانون ضريبة المبيعات بصورة كاملة.

2 - معالجة مشكلة المتأخرات والتراكمات الضريبية لدى المكلفين.

3 - تحديث واستكمال قاعدة البيانات لمكلفي الضرائب وبالأخص ما ارتبط منها بالقطاع المنظم بما يسمح بتحسين عمليات ربط وتحصيل وتوريد مستحقات الدولة من الضرائب.

4 - استكمال إجراءات حل مشكلة الصناديق الخاصة في اتجاه تصحيح أوضاعها بما يتوافق مع الغرض من إنشائها وطبيعة نشاطها.

5 - تنظيم وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية في ضوء التعديلات الأخيرة على قانون الجمارك.

-6 العمل على رفع مستوى أداء عمل مؤسسات القطاع العام والمختلط بما يضمن ترشيد نفقاتها وتحسين عائداتها بما يساهم في رفع مستوى فوائض تشغيلها، وبالتالي ارتفاع حصة الحكومة من أرباحها، إلى جانب رفع حجم مواردها الذاتية على نحو يسهم في تراجع حجم المساهمات الرأسمالية والدعومات الجارية من الموازنة العامة لمؤسسات هذا القطاع، وتحسين عمليات استغلال فوائضها المالية.

7 ـ تحسين مستوى استغلال الموارد المتاحة من القروض والمساعدات الخارجية ورفع كفاءة تخصيصها.

8 - إيلاء كافة الجهات الحكومية عملية تحصيل كافة مستحقات الدولة أهمية خاصة وتوريدها إلى حساب الحكومة العام أولاً بأول.

9 - التنسيق والتعاون مع كافة الجهات الحكومية في عملية مكافحة مختلف أشكال التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.

10 -التعاون والتنسيق بين وزارة المالية ووزارة النفط والمعادن في مجال تقييم ومراجعة اتفاقيات إنتاج النفط والغاز وحساب تكاليف الإنتاج والتوزيع وأسعار البيع... إلخ بما يضمن تعظيم عائدات الدولة منها.

11 - التعاون والتنسيق بين وزارة المالية والسلطة المحلية في مجال تطوير عمليات ربط وتحصيل وتوريد الإيرادات المحلية بمختلف أنواعها بما يتناسب ومتطلبات تحقيق التنمية المحلية.

12 - ترشيد النفقات العامة من خلال الحد من النفقات غير الضرورية وتحري الواقعية والأولوية في رصد النفقات العامة الأخرى.

13 - تفعيل عمليات التقييم والمتابعة والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة بجانبيها– الإيرادي والإنفاقي- وعلى المستويين المركزي والمحلي بما يكفل محاصرة كافة منابع الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة المالية.

14 - تحديث أسس ومعايير اعتماد المشاريع الإنمائية في الموازنة العامة بما يكفل رفع كفاءة تخصيص نفقاتها ودقة تنفيذها وفق المواصفات والمواعيد الزمنية المحددة لها.

15 - السعي لإصدار صكوك إسلامية وسندات حكومية متوسطة الأمد بما يساعد على خفض درجة الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي أو إصدار أذون خزانة، والحد من نمو العرض النقدي، ومن نمو معدلات التضخم وتدهور سعر العملة التبادلي بالعملات الصعبة، إلى جانب خفض أعباء الدين العام ومزاحمة القطاع الخاص.

16 - العمل على استكمال خطوات الانتقال إلى نظام الخزينة العامة وتخطيط النقدية.

ثانياً : في مجال السياسة النقدية :

1 - تفعيل أدوات السياسة النقدية، وخاصة غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة، بما يتناسب والحفاظ على مستوى مناسب للسيولة النقدية والمعاملات الاقتصادية ، ومن ثم احتواء معدل التضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2 - تفعيل عملية التنسيق والتعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي بما يكفل عدم التضارب بين السياستين المالية والنقدية لبلوغ الأهداف الاقتصادية العامة، وخاصة ما يتعلق بتوفير مصادر آمنة غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة.

3 - انتهاج سياسة صرف أكثر مرونة تعمل على توفير الكميات المناسبة من النقد الأجنبي بصورة دائمة ومنتظمة تساعد على احتواء التذبذبات الكبيرة في سعر الصرف، وتحقيق استقرار نسبي فيه، بما يساعد على تعزيز نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية وبالأخص ذات التوجهات التصديرية.

4 - تعزيز عمليات الرقابة المصرفية، وتطوير نظام المدفوعات من خلال تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى البنك المركزي والبنوك التجارية والإسلامية.

5 - المحافظة على الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي عند مستويات آمنة والسعي نحو إدارتها بما يتناسب وتحقيق الأهداف الأساسية، وخاصة ما يتعلق منها بتوفير السيولة واستقرار أسعار الصرف وتعظيم العائد وتحقيق الأمان.

ثالثاً : في مجال الاستثمار وبيئة أداء الأعمال:

1 - مواصلة تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الهادفة إلى تهيئة بيئة مواتية لحفز وجذب الاستثمارات الخاصة، من خلال إصدار وتنفيذ قوانين جديدة، مثل قانون السجل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة، والتشريعات الخاصة بنظام منتج الطاقة الكهربائية المستقل " IPP " وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية " PPP "، بالإضافة إلى متابعة استكمال إصدار منظومة مشاريع القوانين الجديدة واللوائح المعدلة ذات العلاقة بتحسين بيئة إدارة الأعمال.

2 - إعداد خارطة استثمارية توضح القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشاريع ذات الأولوية وتسويقها بين المستثمرين والمهتمين بشئون الاستثمار.

3 - السعي لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تعيق تنفيذ المشاريع القائمة أو البدء بتنفيذ مشاريع إستراتيجية جديدة، مثل مشاكل الأراضي وضمان حقوق الملكية، وسرعة إنجاز المعاملات... الخ.

4 - تطوير منهجية دراسة المشاريع الإنمائية والخدمية وخطط تنفيذها وآليات المتابعة والتقييم بما يكفل رفع كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها، وسرعة تنفيذ المشاريع وجودة مواصفاتها ، إلى جانب وضع المعالجات المناسبة للعوائق التي تعترض عملية التنفيذ.

5 - السعي لحشد الدعم الخارجي ورفع كفاءة استغلاله بما ينسجم وأهداف وأولويات التنمية والموازنة العامة.

رابعاً : في مجال الإدارة الحكومية :

1 - استكمال عملية تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين في مختلف أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والمدنية.

2 - استكمال نظام البصمة والصورة في وحدات الدفاع والأمن.

3 - التطبيق الصارم لقانون التقاعد، ومعالجة أوضاع المتقاعدين.

4 - مواصلة الجهود لرفع كفاءة وتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتنويع الخدمات في هذا المجال، بالإضافة إلى رفع كفاءة تشغيل موارد صناديق التأمين وتنويعها.

5 - استكمال إجراءات عمليات هيكلة الأجهزة الحكومية.

خامساً : مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي للفترة " 2012 _ 2014 م " :

لتحقيق أهداف الموازنة العامة توقعت الحكومة حدوث تحسن في مستوى أداء الاقتصاد القومي وذلك كما تظهره مؤشرات الاقتصاد الكلي التالية:

1 - النمو الاقتصادي:

من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو يصل إلى 3ر6 ٪ عام 2012م مدفوعاً بمعدل نمو مرتفع لاستخراج النفط والغاز يصل إلى 8 ٪ و 2ر6 ٪ للقطاعات غير النفطية، ويعكس ارتفاع هذا المعدل سعي الحكومة لإيقاف حالة التدهور الكبير التي تعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب أحداث عام 2011 م ووضع الاقتصاد الوطني على المسار الصحيح الذي يسمح بمواصلة النمو الاقتصادي عام 2013 م بنحو 7ر6 ٪ و 5ر5 ٪ عام 2014 م مدفوعاً بنمو القطاعات غير النفطية التي من المتوقع أن تحقق معدل نمو حقيقي يصل إلى 8ر8 ٪ عام 2013 م و 8٪ عام 2014 م، ليس فقط لتعويض التراجع المتوقع في معدل نمو قطاع استخراج النفط والغاز خلالهما إلى 38 ر٪0 عام 2013 م وإلى معدل سالب بنحو 6ر 11 ٪ عام 2014 م، بل وتحريك عجلة النمو إلى الأمام بإذن الله تعالى، وبالتالي توفير فرص عمل ومصادر دخل حقيقية ومن ثم تحريك الطلب على نحو يفتح مجالاً واسعاً أمام المنتجين لزيادة إنتاجهم.

2 - التضخم :

من المتوقع أن يساهم بدء الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في زيادة عرض السلع والخدمات في ظل معدل نمو للعرض النقدي يتناسب والزيادة في مستوى عرض السلع والخدمات، وعلى نحو يساهم في تراجع معدل التضخم لأسعار المستهلك من نحو 20 ٪ عام 2011 م إلى ما يتراوح مابين صفر و 5٪ عام 2012 م واستمراره ما بين 4 ٪ و 6 ٪ خلال عامي 2013 و 2014 م.

3 - المديونية العامة :

من المتوقع المحافظة على مستوى المديونية العامة الداخلية والخارجية خلال عام 2012 م عند الحدود الآمنة وهي 45 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي والسعي نحو خفضها إلى ما يقارب 40 ٪ نهاية 2014 م بسبب ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال العامين 2013 و 2014 م وبذل الجهود الحكومية للسيطرة على العجز عند مستوياته الآمنة.

4 - عجز ميزان المدفوعات :

يتوقع تواضع معدلات نمو الواردات من السلع والخدمات وعدم تجاوزها في المتوسط نسبة 5 ٪ خلال الثلاث سنوات من 2012 إلى 2014 م في ظل التحسن المتوقع في حجم المساعدات الخارجية والمحصل من تحويلات المغتربين والمساعدات الرأسمالية والسحب من القروض وتدفق الاستثمار المباشر ... الخ مما يساهم في تراجع نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5 ٪ عام 2011 م إلى 2 ٪ عام 2012 م ثم إلى 5 ر1 ٪ خلال عامي 2013 و 2014 م، الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من زيادة الضغوط على الاحتياطيات الخارجية، وعلى سعر تحويل الريال إلى الدولار، ما يترتب عليه الحد من ارتفاع معدلات التضخم.

5 - الاحتياطيات الخارجية :

تظهر بيانات ميزان المدفوعات استمرار العجز حتى نهاية 2014 م الأمر الذي يعكس استمرار تراجع في حجم الاحتياطيات الخارجية خلال الفترة 2012 – 2014 م، غير أن تراجع مستوى العجز في ميزان المدفوعات خلال السنتين الأخيرتين 2013 ، 2014 م قد يساهم في تراجع معدلات الانخفاض للاحتياطيات الخارجية خلالهما، ومن ثم المحافظة على حجم الاحتياطيات الخارجية عند مستوى آمن ومقبول اقتصادياً، حيث تظل القدرة التمويلية للواردات مع نهاية 2014 م في حدود 6 - 7 أشهر ما يجعل البنك المركزي في وضع يسمح له بالدفاع عن سعر صرف مقبول للريال اقتصادياً.

6 - البطالة :

تظهر العديد من المؤشرات ارتفاع معدل البطالة الصريحة من حوالي 19 ٪ قبل الأحداث إلى ما بين 36 ٪ - 40 ٪ نهاية عام 2011 م، وتسعى الحكومة إلى خفضها إلى حوالي 30 ٪ عام 2012 م سواءً من خلال التوظيف في الجهاز الحكومي أو إنعاش الاقتصاد أو زيادة الاستثمارات الحكومية والعامة ... الخ.

7 - العجز :

من المتوقع عدم تجاوز متوسط عجز الموازنة خلال العام المالي 2012 م النسبة الآمنة له بهدف محاولة الخروج السريع من الظروف والأوضاع الاقتصادية الاستثنائية وحالتي الركود والتدهور الاقتصاديين عن طريق إصلاح وترميم البنى التحتية والخدمية اللازمة لتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي يضمن انطلاق الاقتصاد نحو النمو المستدام والحقيقي ؛ حيث قدرت نسبة العجز النقدي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6ر6 ٪ عام 2012 م.

الأخ رئيس المجلس ..
الإخوة والأخوات الأعضاء ..

إن مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2012 م تعبر بكل وضوح وشفافية عن أهداف وأولويات وسياسات الحكومة التي تستهدف بشكل رئيسي إعادة الوضع الاقتصادي إلى حالة الاستقرار التي كانت سائدة قبل الأحداث في 2011 م وتحفيز النمو الاقتصادي واحتواء معدلات التضخم.

وفي ضوء المؤشرات العامة والقطاعية التي تضمنتها مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2012 م، نلاحظ ما يلي:

أولاً: بنيت مشاريع الموازنات العامة للدولة في ضوء التطورات والأحداث آنفة الذكر وما ترتب عليها من تزايد حجم الإنفاق العام الحتمي ونموه بمعدلات تفوق معدلات نمو الموارد العامة، ومحدودية بل وتراجع موارد تمويل عجز الموازنة من مصادر محلية آمنة وغير تضخمية ، وعلى الرغم من ذلك فقد اشتملت تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2012 م على حتميات التنفيذ الفعلي والحتميات التي لاسبيل لتجنبها وتلك اللازمة لإعادة الوضع الاقتصادي إلى حالة الاستقرار الاقتصادي التي كان عليها قبل أحداث عام 2011 م بل وتلك اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي واستدامته من خلال توجيه الإنفاق نحو القطاعات والمجالات ذات الأولوية والإستراتيجية في قطاع البنية التحتية والخدمات الأساسية من كهرباء وطرق وغيرها.

ثانياً: مازالت النفقات الحتمية التي لا يمكن المساس بها في ظل الظروف الراهنة كفاتورة الأجور والمرتبات ودعم المشتقات النفطية وأعباء خدمة الدين العام ونفقات الرعاية الاجتماعية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، وتحول دون تحقيق فائض جاري يمكن توجيهه نحو الإنفاق التنموي الرأسمالي والاستثماري.

ثالثاً: بالرغم من جهود الحكومة لإعادة هيكلة فاتورة دعم المشتقات النفطية خلال عام 2011 م، إلا أن الحجم المقدر لها في مشروع موازنة العام المالي 2012 م بلغ حوالي 308 مليارات ريال ، علماً بأن احتساب هذه الفاتورة في موازنة العام المالي 2012 م قد تم على أساس سعر 75 دولاراً للبرميل من النفط الخام، وهو نفس السعر المستخدم لاحتساب الموارد النفطية، وهذا السعر المرتفع مقارنة بمثيله المقدر في موازنة 2011 م إلى جانب الزيادة في كمية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية المقدرة لعام 2012م، قد عكسا نفسيهما بالزيادة في تقديرات دعم المشتقات النفطية لمواد الكيروسين والديزل والمازوت الخاص بالكهرباء والغاز المنزلي المستورد بمعدل فاق الأثر الذي نجم عن تحرير ورفع أسعار مادة البنزين ما ترتب عليه زيادة في تقديرات نفقات دعم المشتقات النفطية في موازنة العام 2012 م عن موازنة 2011 م.

رابعاً: إن الزيادة في تقديرات إيرادات النفط نجمت بشكل رئيسي عن رفع سعر برميل النفط الخام المتوقع إلى 75 دولار للبرميل، وزيادة حصة الدولة من النفط الخام في عام 2012 م -بالرغم من توقع انخفاض إجمالي حجم الإنتاج -نتيجة إضافة حصة شركة كنديان نكسن من الإنتاج في قطاع 14 المسيلة بالكامل، إلى حصة الحكومة لانتهاء فترة عمل الشركة في هذا القطاع في الربع الأخير من عام 2011 م، وقدرت حصة الحكومة السنوية من كميات النفط المقدر إنتاجها خلال عام 2012 م بـ 524 ر 212 ر 62 برميلاً بزيادة عن المقدر في موازنة عام 2011 م بـ 705 ر 628 ر 9 براميل، في حين قُدرت الإيرادات المتوقعة من الغاز الطبيعي المسال للعام المالي 2012 م بمبلغ 779ر 741 ر222 دولاراً أمريكياً ما يعادل 776 ر 46 مليون ريال.

خامسا: التركيز في جانب النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشاريع الموازنات على مشاريع البنى التحتية، وخاصة في مجالات الطرق، والكهرباء ، وكذا مشاريع الخدمات الأساسية التعليم، الصحة، لما لذلك من مساهمة ليس فقط في الخروج من حالتي الركود والتدهور الاقتصاديين بل وفي خلق فرص عمل جديدة للشباب وتحفيز النمو الاقتصادي، وقد قدرت مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2012 م بمبلغ 523 مليار ريال، شاملةً ما ستتحمله الموازنة العامة للدولة من مساهمة حكومية في رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية المحلية.

←

→

سادساً: حرصت الحكومة في مشاريع موازناتها للعام المالي 2012 م وفي ضوء الإمكانات والموارد المتاحة ليس فقط على استيعاب أي التزامات سابقة للمشاريع الاستثمارية ووضع المخصصات اللازمة لاستمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية القائمة - خاصة في قطاع البنى التحتية الأساسية وقطاع 15 للسنة المالية 2012 ، الخدمات الأساسية - بل وفي نفس الوقت زيادة المخصصات أو على الأقل الإبقاء على المخصصات المعتمدة في موازنات الجهات للعام المالي 2011 م واللازمة لتقديم الخدمات العامة الأساسية ، وعلى النحو التالي:

1 - قطاع تنمية الموارد البشرية :

أ- التعليم : قُدرت الاعتمادات لقطاع التعليم المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة للسنة المالية 2012 م بمبلغ 312 ر 436 مليون ريال، مقابل مبلغ 359ر373 مليون ريال عام 2011 م، بزيادة قدرها 953 ر 62 مليون ريال وبنسبة نمو 9ر 16 ٪.

ب- الصحة : قُدرت اعتمادات قطاع الصحة المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة للسنة المالية 2012 م بمبلغ 692 ر 126 مليون ريال، مقابل مبلغ 612ر114 مليون ريال عام 2011 م، بزيادة قدرها 080ر12 مليون ريال، وبنسبة نمو 5ر10 ٪ .

2 - قطاع البنى التحتية:

أولت الحكومة الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية وعلى وجه الخصوص في قطاعي الكهرباء والطرق اهتماماً كبيراً في مشاريع موازناتها العامة للسنة المالية 2012 م، لما لذلك من تأثير إيجابي في مجال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار ومن ثم في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي وبالتالي تحسين متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته، ما يعزز سياسات مكافحة الفقر.

وانطلاقا من ذلك بلغت اعتمادات البنى التحتية المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام 2012 م مبلغ 289ر594 مليون ريال مقارنة بمبلغ 632ر480 مليون ريال عام 2011 م، بزيادة قدرها 657ر113 مليون ريال وبنسبة نمو 6ر23 ٪، موزعة كما يلي:

المبالغ بملايين الريالات .

البيان 2011 م .. 2012 م مقدار التغير .. نسبة التغير ..
- قطاع الطرق 066ر171 ٪ 491ر٪199 425ر28 ٪ 6ر16
- قطاع الكهرباء 782ر236 ٪ 455ر325 ٪ 673ر88 ٪ 4ر37 ٪
- قطاع المياه والصرف الصحي 784ر٪72 343ر69 ٪ - 441ر3 ٪ - 7ر4 ٪

3 - برامج شبكة الأمان الاجتماعي :

حرصت الحكومة على رصد المخصصات السنوية اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف التخفيف من حدة الفقر عن طريق مساعدة الفئات الفقيرة والمعدمة اقتصادياً واجتماعياً وزيادة الدعم النقدي للمستهدفين منها في إطار برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، وكذا الدعم السلعي – دعم المشتقات النفطية- وإيجاد فرص عمل جديدة، كما تم تخصيص التمويل اللازم لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى والتي تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية ومشاريع تطوير الخدمات الأساسية، وتقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام 2012 م على النحو التالي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان 2011 م 2012 م مقدار التغير نسبة التغير
صندوق الرعاية الاجتماعية 430ر44 ٪ 653ر80 ٪ 223ر36 ٪ 5ر81 ٪
الصندوق الاجتماعي للتنمية 969ر30 ٪ 606ر31 ٪ 637 ٪ 1ر2 ٪
برنامج الأشغال العامة 985ر7 ٪ 058ر5 ٪ - 927ر2 ٪ - 7ر36 ٪
لإجمالي 384ر83 ٪ 317ر117 ٪ 933ر33 ٪ 9ر46 ٪

وتبلغ مخصصات مختلف برامج الحماية الاجتماعية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2012 م مبلغ 465ر 535 مليون ريال.

الأخ/ رئيس المجلس .. الأخوة والأخوات الأعضاء ..

وفي ضوء ما سبق، اسمحوا لي بأن استعرض الملامح الرئيسية لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2012 م بصورة إجمالية، وعلى النحو التالي:

أولاً: مشروع الموازنة العامة للدولة:

1 - جانب الموارد العامة : قُدرت الموارد العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012 م بمبلغ « 130ر 111ر2» مليون ريال، موزعة على النحو التالي:

- الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي: قُدرت الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي بمبلغ 266ر065ر2 مليون ريال، وقد جاءت هذه التقديرات بصورة أساسية محصلة لأهم الموارد العامة، وهي (مليون ريال):

-إيرادات النفط والغاز 872ر062ر1
-إيرادات مصلحة الضرائب 601ر427
-إيرادات مصلحة الجمارك 252ر82
-حصة الحكومة من فائض الأرباح 153ر210
-بقية الموارد الذاتية المحلية 910ر88
-المنح الخارجية المتوقعة، منها: المنح العينية الخارجية تتمثل في المنحة النفطية السعودية 478ر193 ، 888ر97 .

- الموارد من القروض الخارجية: قُدرت الموارد من القروض الخارجية بمبلغ 864ر45 مليون ريال.

2 - جانب الاستخدامات العامة: بلغ إجمالي الاستخدامات العامة المقدرة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012 م مبلغ 741ر672ر2 مليون ريال، موزعة على النحو التالي:

- الموازنة التشغيلية : قُدرت نفقات الموازنة التشغيلية بحوالي مبلغ 427ر108ر2 مليون ريال بزيادة مقدارها 370ر222 مليون ريال وبنسبة نمو 1ر52 ٪ عن ربط عام 2011 م، وأهم أوجه الصرف للموازنة التشغيلية كما يلي: (مليون ريال) :

- أجور وتعويضات العاملين 287 ر 886
-نفقات على السلع والخدمات والممتلكات 908ر612
-الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية 480ر572
-نفقات الجهات غير المبوبة 752ر 36

الموازنة الرأسمالية :

قُدرت نفقات الموازنة الرأسمالية بحوالي مبلغ 028ر523 مليون ريال بزيادة مقدارها 470ر110 مليون ريال ونسبة نمو 8ر26 ٪ عن عام 2011 م؛ موزعة على النحو التالي: مليون ريال

- اكتساب الأصول غير المالية 132ر430
-المساهمة الحكومية برؤوس أموال الوحدات الاقتصادية المحلية 896ر92

-سداد القروض الخارجية والمحلية والاشتراكات الرأسمالية في المؤسسات والمنظمات الدولية: قُدر سداد القروض الخارجية والمحلية (1) والاشتراكات الرأسمالية في المؤسسات والمنظمات الدولية بمبلغ 286ر 41 مليون ريال بزيادة مقدارها 945ر3 مليون ريال ونسبة نمو 6ر10 ٪؛ موزعة على النحو التالي:

1 - يتمثل سداد القروض المحلية في التزامات الصكوك الإسلامية . (مليون ريال):
- سداد القروض الخارجية 504ر39
-سداد القروض المحلية 631
-الاشتراكات الرأسمالية في المؤسسات والمنظمات الدولية 151ر1

3 - العجز في مشروع الموازنة:

في ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات، يتوقع أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز نقدي كلي بمبلغ 340ر567 مليون ريال وعن عجز نقدي صافي بمبلغ 611ر561 مليون ريال وبنسبة 69ر6 ٪ و 62ر6 ٪ على التوالي من ناتج محلي إجمالي مقدر بمبلغ 599ر484ر8 مليون ريال، وتعود الأسباب الرئيسية للزيادة في هذا العجز إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستخدامات العامة والتي فاقت الزيادة في الموارد العامة، والناتجة عن حتميات التنفيذ الفعلي التي نفذت خارج موازنة 2011م، والالتزامات الحتمية لعام 2012 م وكذا الالتزامات المرحلة من عام 2011 م إضافة إلى التزامات معالجة الأضرار التي نتجت عن الأحداث التي مرت بها اليمن خلال عام 2011 م وغيرها من الالتزامات الحتمية التي لا سبيل إلى تجنبها.

ثانياً: موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة:- (مليون ريال):

بلغ إجمالي تقديرات الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية في مشروع عام 2012 م مبلغ 511ر534 مقارنة بربط بلغ في عام 2011 م مبلغ 225ر402 وبزيادة قدرها 286ر132 وبنسبة زيادة 9ر 32 ٪

ثالثاً: مشاريع موازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط): (مليون ريال) :

–بلغ إجمالي الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2012 م مبلغ 108ر552ر4 – مقارنة بربط بلغ في عام 2011 م مبلغ 050ر806ر3 وبزيادة قدرها 058ر746 وبنسبة 6ر19 ٪ ، يتوزع هذا الإجمالي، على جميع مكونات القطاع الاقتصادي إنتاجي، خدمي، مختلط وعلى النحو التالي:

أ - مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع الإنتاجي:-(مليون ريال):

– بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع للعام المالي 2012 م مبلغ 051ر233ر4 –مقارنة بربط بلغ في عام 2011م مبلغ 430ر481ر3 وبزيادة قدرها 621ر751 وبنسبة 6ر٪21.

ب- مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع الخدمي:- (مليون ريال):

–بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع للعام المالي 2012 م مبلغ 077ر175 – مقارنة بربط بلغ في عام 2011 م 467ر159 بزيادة تقدر بمبلغ 610ر15 وبنسبة 8ر9 ٪.

ج - مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع المختلط:- (مليون ريال) :

–بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع للعام المالي 2012 م مبلغ 980ر143 – مقارنة بربط بلغ في عام 2011م مبلغ 153ر165 وبنقص يقدر بمبلغ 173رر21 وبنسبة 8ر12 ٪ .

وقد أسفرت مشاريع موازنات وحدات القطاعين العام والمختلط عن حصة للدولة في فائض الأرباح لعام 2012 م بمبلغ 153ر210 مليون ريال، مقابل 997ر85 مليون ريال لعام 2011 م بزيادة قدرها 156ر124 مليون ريال وبنسبة زيادة بلغت 4ر144 4 ٪ وإعانة عجز جار لعام 2012 م بمبلغ 583ر37 مليون ريال مقابل 409ر29 مليون ريال في عام 2012 م للسنة المالية 2012 بزيادة قدرها 174ر8 مليون ريال وبنسبة زيادة بلغت 8ر27 ٪.

فيما بلغت المساهمة الرأسمالية للدولة للعام 2012 م مبلغ 469ر92 مليون ريال، مقابل 980ر43 مليون ريال ربط عام 2011 م وبزيادة قدرها 516ر48 مليون ريال وبنسبة زيادة بلغت 3ر110 ٪ .

وقد تضمنت مجلدات الموازنات المرفقة تفاصيل كاملة عن مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام 2012م، وكذا توقعات الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة للفترة 2012-2014م.

الأخ/ رئيس المجلس .. الإخوة والأخوات الأعضاء ..

نؤكد لمجلسكم الموقر أن ما ساد من تعاون وتكامل قويين ومثمرين بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال الفترة الماضية، سيزيد في الفترة القادمة على نحو ينعكس بصورة إيجابية في استكمال ما هو مهم وذو أولوية من تشريعات مالية واقتصادية تساهم في تحقيق الأهداف والبرامج والسياسيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن على ثقة بأن مناقشاتكم وآراءكم وتوصياتكم الجادة والمثمرة لمشاريع الموازنات العامة، ستلقى جل اهتمامنا سواءً خلال تنفيذنا لمشاريع موازنات هذا العام أو عند إعدادنا وتنفيذنا لمشاريع موازنات الأعوام القادمة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمجلس على مؤازرته الدائمة والدؤوبة لجهود الحكومة، سائلاً المولى عز وجل أن يكلل جهودنا جميعاً ويوفقنا لما فيه خير الوطن ورفعته وتحسين مستوى معيشة أبنائه في ظل قيادة الأخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية حفظه الله .. قال تعالى: **(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** « .. الآية 103 سورة آل عمران ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

حضر الجلسة وزير الصناعة والتجارة ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي ووكيل القطاع الاقتصادي الدكتور منصور علي البطاني ووكيل حسابات الوحدات الإدارية محمد أحمد السياني ووكيل حسابات الوحدات الاقتصادية محمد درهم زيد ووكيل مساعد القطاع الاقتصادي يحيى علي زهرة ووكيل مساعد القطاع الفني محمد أحمد المهدي وعدد من مدراء العموم بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .

عقد ورشة عمل بعدن لمناقشة الدراسة القبلية ومصفوفة التعديلات القانونية

عدن / وداد شبيلي :
تصوير/ محمد عوض

نظمت الدار العربية للمحاماة والأعمال القانونية ضمن مشروع حقوق العمال النقابية الممول من الصندوق العربي لحقوق الإنسان أمس في فندق اللوتس بعدن ورشة عمل لمناقشة نتائج الدراسة القبلية ومصفوفة التعديلات القانونية.

وتهدف الورشة التي استمرت يوماً واحداً وشارك فيها ثلاثون مشاركاً ومشاركة من محامين وقضاة ومنظمات المجتمع المدني ومركز المرأة للبحوث والدراسات بجامعة عدن ومركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة سراج للتنمية وغيرهم من الشركاء على مستوى الجمهورية إلى إعادة مواءمة التشريعات اليمنية مع المواثيق الدولية الصادرة في حقوق العمال النقابية والمصادقة عليها.

وفي الافتتاح ألقى الأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن للاستثمار والتنمية كلمة أوضح فيها أن هذه الورشة أقيمت أساساً بهدف القضاء على الاختلالات التشريعية لحقوق العمال وخاصة أن محافظة عدن تضم أكبر طبقة عاملة وهي أيضاً مهد الحركة النقابية العمالية في اليمن وفي الجزيرة العربية والخليج حيث أنشئت أول نقابة للعمال في عام 1952م وهي نقابة العمال الفنيين والتجاريين وتوالت بعد ذلك عملية تشكيل النقابات حتى تم تشكيل النقابات الست وصولاً إلى انعقاد المؤتمر النقابي الأول عام 1956م ووصل عدد المشاركين حينها إلى أكثر من 220 ألف عامل وعاملة مؤكداً أن سير الحرية النقابية من أهم عوامل تحقيق العدالة الاجتماعية مركز النظام الديمقراطي وتحقيق السلم الاجتماعي وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال وهذا لن يتحقق إلا من خلال تطوير علاقة الحوار الثنائي وعلاقة الصدق والعمل والإخلاص من طرفي الإنتاج وهم العمال وأصحاب العمل وبما يحقق المصلحة المشتركة لأصحاب العمل والعمال وصولاً إلى تحقيق الكفاءات الإنتاجية لاقتصادنا الوطني.

وأضاف الأخ الضلاعي أن اليمن تشارك في اجتماعات منظمة العمل الدولية بأطرافها الثلاثة الحكومة والعمال و أصحاب الأعمال وصادقت اليمن على معظم الاتفاقيات الدولية والمتعلقة بالعمال وعكست ذلك على القوانين والنظم الوطنية منها قانون العمل وقانون تنظيم النقابات وقانون الخدمة المدنية.وغيرها من القوانين ذات الصلة بحقوق العمال.

وأكد في سياق كلمته ان الوطن اليمني أمانة في أعناقنا جميعاً ومطلوب منا جميعاً أن نتفاعل ونتعاون ونعمل كل ما في وسعنا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على الإنجازات التي تحققت في اليمن لبناء يمن متقدم وحضاري.

وحث المشاركين في الورشة على المشاركة الفعالة والخروج بتوصيات ومقترحات جديدة تساهم في الحفاظ على حقوق العمال.

كما ألقيت في حفل الافتتاح عدد من الكلمات من قبل الأخ محمد قاسم نعمان رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان والقاضي فهيم عبدالله محسن رئيس محكمة استئناف محافظة عدن والأخ محمد نجار منسق الدار العربية للمحاماة والأعمال القانونية أشارت فيها إلى أن هذه الورشة تعقد لتعزيز دور النقابات العمالية في اليمن ليتمكن العمال من خلال قضاياهم من المساهمة الفاعلة في صنع التحولات الديمقراطية التي تحتاجها اليمن من أجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وتكمن أهمية دور التنظيم النقابي الديمقراطي الذي يصنعه ويشكله العمال وحلفاؤهم لضمان حياة إنسانية كريمة تضمن حقوقهم كعمال.

وأشارت الكلمات إلى أن حقوق العمال تمثل حقوق كل فئات الشعب وبمختلف مجالاتهم ولهذا القوانين التي يراد لها اليوم ان تخرج مخرجات صحيحة يفترض مراعاة المواثيق فيها وإزالة كافة الاختلالات الموجودة في القوانين اليمنية التي تهتم بحقوق العامل بما في ذلك الحد الأدنى لأجور العمال وإجراءات تنفيذ القضايا العمالية.

ولفتت الكلمات إلى ضرورة إنشاء محاكم عمالية تهتم بقضايا العمال.

وتطرقت الورشة إلى نتائج الدراسة القبلية للمشروع ومصفوفة التعديلات القانونية وتشكيل جماعة الضغط لمناصرة القانون وكذا عرض خطة المشروع.

مؤسسة صناع الحياة تدرب الشباب على الإسعافات الأولية بعدن

عدن/خديجة الكاف :

اختتمت مؤسسة صناع الحياة دورة تدريبية في مجال الإسعافات الأولية لتأهيل الشباب وزيادة معارفهم وتعريفهم بشروط المسعف وكيفية القيام بعملية الإنعاش القلبي الرئوي والإسعاف الأولي للغصة.

وهدفت الدورة التي استمرت خلال الفترة من (17 - 28 مارس 2012) والتي شارك فيها (18) مشاركاً ومشاركة من الشباب الجامعيين إلى إكسابهم المهارات الاسعافية وما يجب أن تفعلوه عند تقديم الإسعاف الأولي للحروق والجروح وكيفية إسعاف الكسور.

وأوضح الأخ / معاذ سهيل – منسق الدورة أن الدورة هدفت إلى تدريب الشباب في الجانب الصحي وخصوصاً في الإسعافات الأولية لما لها من أهمية كبرى في حالات الحوادث والكوارث البيئية حيث تشير الإحصائيات إلى أن 60 ٪ من حوادث الوفاة بسببها عدم وجود إسعاف أولي للمصاب.

وأضاف: أن مؤسسة صناع الحياة تهدف إلى بناء إنسان بمعنى الكلمة وبأن يكون له دور فعال وايجابي ومؤثر في المجتمع .

من جهته تحدث الأخ / نور الدين آدم علي – مدرب الدورة أن الدورة كانت قيمة وفاعلة بوجود المشاركين الفاعلين والمبادرين الذين يرغبون بمساعدة المجتمع .

وأضاف : أن المشاركين في الدورة أكثر وعياً وفهماً للدورة التدريبية في الإسعافات الأولية ويعكسون واقع الحياة مستقبلاً.

وحث المشاركين على تطبيق ما أخذوه في ارض الواقع وان يبادروا بتقديم يد العون للمصابين .

برنامج تدريب وتنمية قدرات الشباب يحتفل بتخرج (90) طالباً

العلبي: ندعو إلى خلق شراكة لتكوين تنوع في التدريب

تعز / نعائم خالد:

أكد الدكتور عبدالقادر العلبي وكيل قطاع المناهج والتعليم المستمر في وزارة التعليم العالي والتدريب المهني أن اليمن تعاني من مشكلة بسبب بقاء الخريجين خارج سوق العمل فترة زمنية معينة حتى تضمحل المعارف المكتسبة من التدريب ويصبح هناك ركود في المهارات الأساسية المتطورة في سوق العمل المحلية والخارجية المطلوبة.

جرى ذلك بمحافظة تعز في حفل تخرج 90 طالباً من الدفعتين الأولى والثانية (تمديدات كهربائية)والدفعتين الأولى والثانية (مساحة وطرقات) الذي نظمته المؤسسة الخيرية لهائل سعيد انعم وشركاه برنامج التدريب وتنمية قدرات الشباب .

وأوضح العلبي إن التفكير بالبرامج التدريبية المكملة للوزارة وتوجها لما كانت عليه معاهدنا التي كانت فيها عملية التجهيزات وإعداد الورش والمختبرات تأخذ الطابع الكمي ولا تركز على الجانب النوعي فكانت التكاليف مليارات ولا تؤدي الغرض لطلاب يخرجون إلى سوق العمل.

وأشار العلبي إلى أن الوزارة تواجه فجوة كبيرة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل الذي متطلباته تزداد وتتغير ولا تقف عند مستوى معين فأصبحت تتسع يوما عن يوم وإنما وضعنا أيدينا على الجرح ووضعنا برامج تدريبية سيتم تنفيذها بالتنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية وبالتحديد مع مؤسسة التدريب والتشغيل التابعة للقوات المسلحة في الأردن ويتكون من دورات قصيرة لا تتجاوز سنة ومنها ستة أشهر عمل في سوق العمل والستة الأخرى ثلاثة اشهر تدريب وثلاثة أشهر تطبيق في إطار الورش والمختبرات وهذا البرنامج يتطلب إعادة تأهيل كثير من المعاهد والكادر التدريبي.

ودعا المؤسسة الخيرية لهائل سعيد انعم وشركاه وبرنامج التدريب وتنمية قدرات الشباب إلى خلق شراكة لتكوين تنوع نوعي في التدريب والتأهيل ورفد سوق العمل بكوادر قادرة على العطاء المتجدد.

وقد أشاد وكيل المحافظة للشؤون الفنية والبيئية عبدالقادر حاتم إلى أهمية تحويل الجهود إلى تدريب الشباب وإخراجهم إلى معترك الحياة متسلحين بمهارات مطلوبة ومتطورة في التدريب المهني.

أشار الأخ عبدالله عبده سعيد الأمين العام للمؤسسة إلى أن المؤسسة حرصت منذ تأسيسها عام 86م في نشاطها الخيري والتنموي الموجه لخدمة المجتمع على أن تنطلق إلى مفهوم تنموي قائم على مفهوم البناء والنهوض بالمجتمع و أفراده وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في خدمة قضايا التنمية عبر برامج ومشاريع تنموية تخدم عددا من شرائح المجتمع وخاصة الشباب وتحويلها من مجرد طاقات مجتمعية معطلة إلى كفاءات وطنية منتجة ورائده ومن هذا المنطلق والبعد التنموي جاء انشاء برنامج تنمية قدرات ومهارات الشباب كقطاع تنموي خيري .. لافتاً إلى أن العمل جاء بعد القيام بدراسة الواقع واحتياجاته من خلال إخضاعهم لبرنامج تأهيل وتدريب نوعي مكثف يلبي احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية في اليمن ودول الخليج على وجه الخصوص وذلك وفق معايير مهنية تتناسب مع طبيعة الأسواق المستهدفة.

وأوضح الأخ محمود شاهر عبد الرحمن مدير عام برنامج التدريب وتنمية قدرات الشباب والأخ جميل القدسي عميد أكاديمية السعيد للهندسة والعلوم الإدارية أن نهضة الأمم مسؤولية أبنائها ووسيلتها الايجابية في العمل والشباب هم ابرز الطاقات المنتجة في المجتمع ولابد من الاستفادة منها في النهوض وفق منظومة متكاملة من التأهيل والتدريب الموجه والمطلوب في التنمية وفي الاحتفال نحتفل بتخرج 43 في التمديدات الكهربائية و47طالباً في المساحات والطرقات من تغذوا بمهارات تطبيقية وتدريبية مكثفة وقيمة تخدم سوق العمل المحلية والإقليمية وفق معايير مدروس ومقننة .

عبر وائل سعيد قائد الزراعي وعمر عبده ردمان عن سعادتهم بتخرجهم الذي يمثل لهم نقطة انطلاق لسوق العمل بعد تزودهم بقدرات تحد من الفجوة بين الواقع الدراسي وواقع العمل بتوفير منهاج متميز للتدريب .

وعند الانتهاء من الاحتفال تم توزيع الأدوات الخاصة بالتمديد الكهربائي والمساحات للخريجين من قبل المؤسسة.